

## درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 373 فيه جائرة واول جائرة فاسدة . ولا بد أن تكون  
 الممنفعة قابلية للبدل وبهَذَا التقييد تخرج الممنافع  
 المضمومة من النكاح ; فإنَّ ممنافع النكاح ( وهي ممنافع  
 البضع ) التي يقع عليها النكاح ليست إجارة بل تسمى  
 نكاحًا ( الباجوري ) . حتَّى إنَّ الإجارة يجب أن تُعقد على  
 مدَّة مؤقَّتة أي أنَّ التَّوقُّيت في الإجارة لازم بعكس  
 النكاح ; فلا يجوز فيه التَّوقُّيت . ( تكملة الفتح . مجمع  
 الأَنْهَر ) وبِقَوْلِ الْمُجَلِّسَةِ ( الممنفعة ) أشارت إلى أنَّه لو  
 استأجر إنسان خيطًا لِيَخِيطَ لَهُ مِنْ ثَوْبٍ قُبَاءٍ عَلَى أَنْ  
 يَكُونَ قُمَاشُ الْكُمَّيْنِ مِنْهُ فَأَلْجَارَةُ فاسدة . وكذلك لو  
 استأجر إنسان بَدْشَاءً لِيَبْنِيَ لَهُ دَارًا عَلَى أَنْ تَكُونَ لَوَازِمِ  
 الْبَدْشَاءِ مِنْهُ ; لِأَنَّ الإجارة ليست بِبَيْعٍ عَيْنٍ ( البَحْرُ ) .  
 وسَيَجِيءُ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ 262 مَزِيدُ إِضَاحٍ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .  
 قَوْلُهُ ( معلومة ) : الْعِلْمُ بِالْمَمْنَعَةِ يَكُونُ تَارَةً بِبَيَانِ  
 الْمُدَّةِ كَمَا فِي اسْتِئْجَارِ الدُّورِ لِلْمُسْكُنِ وَالْأَرْضِ لِلزَّرْعِ  
 كَمَا جَاءَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ . وَتَارَةً يَكُونُ بِالتَّسْمِيَةِ  
 كَاسْتِئْجَارِ صَبَّاحٍ , أَوْ خِيَّاطٍ لِمَصْبُغٍ ثَوْبٍ , أَوْ خِيَّاطَتِهِ .  
 وَتَارَةً يَكُونُ بِالتَّعْيِينِ وَالْإِشَارَةِ وَذَلِكَ كَاسْتِئْجَارِ رَجُلٍ  
 لِنَقْلِ حِمْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الرَّجُلُ إِلَى مَحَلٍّ مُشَارٍ إِلَيْهِ .  
 وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي الْمَوَادِّ 452 و 455 و 456 . وَتُعْرَفُ  
 الْإِجَارَةُ بِثَلَاثَةِ تَعَارِيفٍ : الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ الْمُجَلِّسَةِ وَهُوَ  
 غَيْرُ صَحِيحٍ لِتَقْيِيدِ كُلِّ مَنْ الْمَمْنَعَةُ وَالْعَوَضُ بِكَوْنِهِ  
 مَعْلُومًا فَتَكُونُ الْإِجَارَةُ فاسدةً فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَجْهُولًا  
 وَتَخْرُجُ بِذَلِكَ الْإِجَارَةُ الَّتِي هِيَ مَوْضُوعُ الْبَحْثِ فِي الْمَوَادِّ ( 450 و 451 و 460 ) مَعَ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ . وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ  
 أَيْضًا الْإِجَارَةُ الْفَاسِدَةُ لِلشَّيْءِ الْأَصْلِيِّ بِحُكْمِ الْمَادَّةِ 429  
 فَإِذَا اعْتَبِرْنَا أَنَّ الْإِجَارَةَ الْمُعَرَّفَةَ هُنَا هِيَ الصَّحِيحَةُ

فَإِنَّ الْإِجَارَةَ الْفَاسِدَةَ لِلشَّيْءِ الْأَصْلِيِّ الْمَارِّ ذِكْرُهَا  
وَلِلشَّرْطِ الْفَاسِدِ تَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ فَيَكُونُ غَيْرَ مَانِعٍ  
لِغِيَارِهِ . وَإِذَا اعْتَبِرْنَا أَنَّ الْمُعَرِّفَ هَهُنَا الْأَعْمُ مِنْ  
الصَّحِيحَةِ وَالْفَاسِدَةِ فَإِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ تِلْكَ الْإِجَارَاتُ  
الْمُنْذَرَجَةُ تَحْتَهُ وَمِنْ ذَلِكَ الْإِجَارَةُ الْفَاسِدَةُ بِجَهْلِ الْبَدَلِ  
أَوْ الْمَنْفَعَةِ فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ غَيْرَ جَامِعٍ لِأَفْرَادِهِ الدُّرَرُ  
مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ) . وَإِنَّمَا اخْتَارَتِ الْمَجْلِسَةُ هَذَا التَّعْرِيفَ  
لِأَنَّ بَعْضَ أَئِمَّةِ الْحَنْفِيَّةِ عَرَّفُوا بِهِ الْإِجَارَةَ ( شُرُئُ الْإِلَهِ )  
( التَّعْرِيفُ الثَّانِي : بَيَعُ الْمَنْفَعَةِ بِعِيْضٍ ( تَنْوِيرُ ) وَهَذَا  
التَّعْرِيفُ غَيْرُ سَالِمٍ مِنْ الِاعْتِرَاضِ ; لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَشْمَلُ  
الْإِجَارَةَ صَحِيحَةً وَالْفَاسِدَةَ بِجَهْلِ الْبَدَلِ , أَوْ الْمَنْفَعَةِ ;  
فَلَا يَشْمَلُ الْفَاسِدَةَ بِوُقُوعِهَا بِإِلَافَةٍ فَهُوَ غَيْرُ جَامِعٍ .  
التَّعْرِيفُ الثَّالِثُ : بَيَعُ الْمَنْفَعَةِ الْخَالِيَةِ مِنْ الشَّيْءِ  
الْأَصْلِيِّ وَالشَّرْطِ الْمُفْسِدِ بِعِيْضٍ مَعْلُومٍ وَهَذَا التَّعْرِيفُ أَيْضًا  
فِيهِ بَعْضُ الضَّعْفِ ; لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَامِعٍ إِذْ إِنَّ الشَّيْءَ الْأَصْلِيَّ  
لَا يُفْسِدُ الْإِجَارَةَ إِذَا كَانَ الْإِيجَارُ لِلشَّيْءِ . وَالْأَجْوِبَةُ عَنْ  
الِاعْتِرَاضَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى التَّعَارِيفِ تُؤْخَذُ مِنْ الْإِضَاحَاتِ  
الْآتِيَةِ : قَوْلُهُ ( عِيْضٌ ) أَمَّا الْإِجَارَةُ الَّتِي يَكُونُ بِإِلَافَةٍ  
فَافْسَادُهَا عَلَى قَوْلٍ وَإِعَارَةُهَا عَلَى قَوْلٍ آخَرَ . وَذَلِكَ كَمَا لَوْ قَالَ  
إِنْ سَأَنْ لَأَخَرَ أَجَرَ تِلْكَ دَارِي هَذِهِ أَوْ أَجَرْتُكَ مَنْفَعَةَ دَارِي هَذِهِ  
بِإِلَافَةٍ شَهْرَيْنِ فَقَبِلَ الْآخَرَ وَالْإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ فِي هَذِهِ  
الصُّورَةِ , فَافْسَادُهَا عَلَى قَوْلٍ وَلَيْسَتْ بِإِعَارَةٍ وَعَلَى قَوْلٍ آخَرَ  
تَنْعَقِدُ إِعَارَةُ ( رَاجِعُ الْمَادَّةِ 3 ) .